

المقدمة

هذا التقرير السنوي للعام 2013 ولحسابات السنة المالية 2012 هو تقرير موسّع، ويشمل 42 فصلاً تتناول الرقابة على الوزارات الحكومية، مؤسسات الدولة، الشركات الحكومية والمنظمات العامة.

إلى جانب استمراره في محاربة الفساد العام والحفاظ على النزاهة، واصل مكتب مراقب الدولة، هذه السنة أيضاً، المعالجة المعمّقة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ذات التأثير الحاسم على جودة حياة المواطنين في الدولة، وعلى الخدمات التي يتلقونها من مؤسسات السلطة – وعلى طابع دولة إسرائيل.

كرست رقابة الدولة اهتماماً خاصاً بمراقبة شؤون متعلقة بالفئات السكانية الضعيفة، التي تجد صعوبة أكبر في التمسك بحقوقها، ولا تجد أحياناً مَنْ يُمثّلها. يعرض هذا التقرير نتائج المراقبة المتعلقة بدمج الأشخاص ذوي المحدوديات في العمل؛ جلب أطفال إلى إسرائيل دون مرافقة أهاليهم؛ معالجة الأجانب الذين لا يسري الإقصاء عليهم ومتابعة معالجة قضية القاصرين الذين لا يتمتعون بمكانة مدنية في إسرائيل. كما تمّ فحص جوانب تتعلق بتعامل الشرطة مع القاصرين المتورّطين، على ما يبدو، بمخالفات جنائية وجوانب تتعلق بإعادة تأهيل السجناء؛ كما تمت متابعة موضوع الصندوق لرعاية المعالين المحميين. تشير هذه الفصول الواردة في التقرير إلى حالات قصور جدية في معالجة الدولة لهذه القضايا. إنّ من واجب الدولة أن تعمل في القريب العاجل على تحقيق تحسين جدي في معالجة شؤون تلك الفئات السكانية.

إنّ هذا الواجب، حتى وإن لم يكن بمثابة واجب قانوني صريح، فهو يأتي في نطاق الواجب الأخلاقي. لقد احتلّ خطاب الحقوق مكانة مرموقة في العقود الأخيرة، سواء أكان في القانون الدولي أو في قوانين دولة إسرائيل. وهذا هو نهج الشريعة اليهودية أيضاً، التي ترى أنّ غايتها الأساس تكمن في التوجّه إلى الإنسان وفي إرشاده بشأن كيفية السلوك، في المقام

الأول، في العلاقات القائمة بين الإنسان وأخيه الإنسان. لقد شدّد الأنبياء على أهميّة مساندة الضّعفاء بقولهم: "إِنِّي أُرِيدُ رَحْمَةً لَّا دَبِيحَةً" (سفر هوشع 6، 6)، وكذلك: "قَضَى قَضَاءَ الْفَقِيرِ وَالْمُسْكِينِ، حِينَئِذٍ كَانَ خَيْرٌ. أَلَيْسَ ذَلِكَ مَعْرِفَتِي، يَقُولُ الرَّبُّ؟" (سفر إرميا 22، 16). وفقاً لرؤيا الأنبياء، كما وردت في الشريعة اليهودية، فإنّ مساعدة "الفقير والمسكين" لم تكن خارج إطار هذه الشريعة، وإنما هي جزء لا يتجزأ منها وجزء مركزيّ فيها، وينعكس هذا الالتزام، أيضاً، في القول المنسوب إلى الحاخام يسرائيل سلنتر: "إنّ مخاوف رفاقي المادية، هي مخاوفي الروحية"¹. إنّ مراقبة الدولة ترى في إيصال صرخة هذه الفئات السكانية إلى مرأى ومسمع الجمهور، وخصوصاً إلى صنّاع القرار، هو جزء لا يتجزأ من واجبها القانوني والأخلاقي على حدّ سواء.

يشدّد مكتب مراقب الدولة، أيضاً، على إجراء رقابة على قضايا جهازية لها أبعاد وطنية واسعة في الشؤون المتصلة بعمل بعض الوزارات الحكومية والسلطات العامة. يعرض هذا التقرير الرقابة الممارسة على أنشطة الحكومة لدمج أشخاص ذوي محدوديات في العمل. إنّ نحو 750,000 شخص في سنّ العمل، والذين يشكّلون نحو 18% من السّكان ضمن هذه الفئة العمرية، عرّفوا أنفسهم عام 2011 بكونهم أشخاصاً ذوي محدودية متوسطة أو شديدة. وقد أقرّت مؤسسة التأمين الوطني لنحو 460,000 منهم نسب إعاقه مختلفة. إنّ الفجوات القائمة بين فئة الأشخاص ذوي المحدودية في إسرائيل وبين المجموعة السكانية العامة تنعكس أيضاً في سوق العمل: وفقاً لمعطيات العام 2011، كانت نسبة تشغيلهم منخفضة وبلغت 51%، مقارنةً بنسبة تشغيل بلغت 74% في لدى المجموعة السكانية التي بلا محدوديات. وكانت نسبة التشغيل لدى الأشخاص ذوي المحدودية الحادة أكثر انخفاضاً - نحو 34%، وبلغت نسبة العاملين من بين متلقّي مخصّصات الإعاقة العامة 18% فقط. وفقاً لتقديرات وزارة الاقتصاد في العام 2012، فإنّ الخسارة الإجمالية في الناتج الاقتصادي للسنة، بسبب بطالة الأشخاص ذوي المحدوديات، بلغت نحو 5 مليارات ش.ج.. إنّ تشغيل الأشخاص ذوي المحدودية يعود بالفائدة على جميع الأطراف - سيستفيد منه العاملون، كما سيستفيد منه الاقتصاد والمجتمع الإسرائيليّ برمته، أيضاً (وضع win-win). إنّ الدور

1 عمانويل لفينس، تسع قراءات تلمودية (2001)، ص. 122. (بالعبرية)

المُلقى على الحكومة في هذا السياق مهمّ، سواء لأنّها المشغل الأكبر في السوق أو لكونها تتمتع بقدرة على إدخال تغييرات في سوق العمل.

كشفت نتائج المراقبة صورةً قاتمة للوضع في كلّ ما يتعلّق بدمج الأشخاص ذوي المحدوديّة في العمل. عدد الأشخاص ذوي المحدودية الذين لا يعملون – مع مراعاة حقيقة أنّ جزءاً منهم غير قادرٍ على العمل – لا يزال مرتفعاً: نحو 82% من متلقّي مخصّصات الإعاقة العامّة لا يعملون. 76% من الأشخاص ذوي المحدوديّة الملائمين طبيّاً لإعادة تأهيل تشغيليّ ما، لم يتلقوا خدمات تأهيل تشغيليّ، رغم أنّ كثيرين منهم كانوا قادرين على الاستعانة بهذه الخدمات لغرض الانخراط في العمل. وتبيّن أنّ التغييرات التي تطرأ في هذا المجال محدودة وتنفّذ بوتيرة بطيئة. فالشخص ذو المحدودية الذي يحاول الانخراط في العمل تعترضه تعقيدات بيروقراطيّة – وزارات حكوميّة ومؤسسات كثيرة، وفي الأساس وزارة الرفاه، وزارة الاقتصاد ومؤسسة التأمين الوطني، مسؤولة عن تقديم خدمات اندماج في العمل. هذه الهيئات تعمل بشكلٍ منفرد، من دون تنسيق مسبقٍ فيما بينها ومن دون تنظيم العمل بينها، ويحصل الكثير من الخلافات بينها. ينبغي على الحكومة أن تُعيّن جهةً شاملة، تركز عمل جميع الهيئات، تنسق بينها وتساعد في بلورة خطة عمل وطنيّة في هذا المجال، ومن ضمن ذلك تحديد أهداف، أولويّات، حشد الميزانيّات الوفيرة التي خصّصت لمعالجة الموضوع، تشجيع المشغلين في القطاع الخاصّ وتحسين الخدمات المقدّمة لهذا القطاع، وذلك كلّ من أجل تطبيق التزام القطاع العامّ بدمج الأشخاص ذوي المحدوديّة في خدمات الدولة وفي الخدمات العامّة.

كما كان هناك موضوع آخر خضع للفحص، وهو ظاهرة جلب أطفال إلى إسرائيل من دون مرافقة أهاليهم في إطار برامج وزارة التربية والتعليم، وكذلك بأيدي جمعيات خاصّة، وفُحص من ضمن ذلك ما إذا كانت هناك أنظمة لتسجيل الأطفال ومعالجة أمر دخولهم إلى إسرائيل وخروجهم منها. كما تمّ، أيضاً، فحص التعاقد بين وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعيّة وبين جمعيّة خاصّة جلبت أطفالاً إلى إسرائيل من دول الاتحاد السوفييتي سابقاً - في إطار مشروع تشرنوبيل – وقامت بإيوائهم في مدرسة داخلية خاضعة لإشراف الوزارة.

الطفل الذي ليس له والدان أو وصيّ في إسرائيل، وليس لديه هيئة سلطويّة تُعنى بحمايته، قد يكون عرضةً للأذى. تبيّن في المراقبة أنّ هناك تأخيراً مستمراً في عمل اللجنة الوزاريّة

في هذا الموضوع وفي تحديد أنظمة دخول الأطفال إلى إسرائيل وخروجهم منها، بما في ذلك ترتيب آليات الرقابة والإشراف على مكان وجودهم وعلى الجهة المسؤولة عنهم. كما تبين أن إدارات وزارة الرفاه أخفقت عند إتاحة تمويل الجمعية من دون إعطاء تعليمات مفصلة بشأن التعامل مع الأطفال ومع مشروع تشرنوبيل من جميع جوانبه. كان من المفترض بوزارة الرفاه أن تقوم بالإشراف المتواصل وعن كثب على المدرسة الداخلية - خصوصاً وأن الحديث هو عن مجموعة من الأطفال جلبتهم إلى إسرائيل جهة خاصة من دون مرافقة أهاليهم - وعلى أن يشمل ذلك الإشراف على تعيين وصي لكل طفل، الإشراف على وجودهم في المدرسة الداخلية، الإشراف على وضعهم الصحي وعلى مكانتهم القانونية. كما تبين أن قسماً من الأطفال يأتون ضمن برامج خاضعة لإشراف وزارة التربية والتعليم وأن قسماً منهم يحضرون إلى إسرائيل بأيدي جهات خاصة، من دون إحاطة الدولة علمًا بالموضوع. ليس في الإمكان الموافقة على ظاهرة جلب أطفال إلى إسرائيل من دون أهاليهم من جانب من لم يُحوّل بالقيام بذلك من قبل الدولة، ومن دون أن تتوافر لدى الدولة معلومات كاملة عنهم. في مثل هذا الوضع لا يكون في مقدور الدولة أن تُشرف على معالجة أمر هؤلاء الأطفال. ينبغي على الوزارات ذات الصلة بالموضوع أن تقوم بدراسة النتائج الواردة في هذا التقرير وأن تعاود التفكير من جديد في هذه المسألة الهامة والحساسة.

بخصوص الرقابة في موضوع الأجانب الذين لا يسري عليهم الإبعاد من إسرائيل، تم فحص جوانب مختلفة من معالجة السلطات لمسألة الأجانب، الذين قدموا، في الأساس، من إريتريا وجمهورية السودان. منذ مطلع سنوات التسعين من القرن العشرين، ازداد عدد الأجانب المقيمين بشكل غير قانوني في إسرائيل. تشمل هذه المجموعة العمال الأجانب الذين دخلوا إلى إسرائيل بشكل قانوني، ولم يخرجوا منها مع انتهاء فترة إقامتهم القانونية؛ كل من دخل إلى إسرائيل بتأشيرة سائح ولم يغادرها مع الانتهاء القانوني لصلاحية التأشيرة؛ والأجانب الذين دخلوا إلى إسرائيل بطريق أخرى عدا معابر الحدود الرسمية. وصل عدد هذه المجموعات في حزيران 2013 إلى نحو 230,000 شخص، منهم 54,000 ممن لا يسري الإبعاد عليهم.

إن مسألة الأجانب الذين لا يسري عليهم الإبعاد من إسرائيل تُعتبر مسألة مُعقدة وحساسة. يوجد في إسرائيل مهاجرون من أفريقيا منذ سنوات عدّة. كثيرون منهم لا يسري عليهم

الإبعاد وليسوا في مرافق احتجاز أو في مركز مكوث. على مدار السنين، ازدادت حاجة الحكومة في اتخاذ خطوات عملية تحول دون الإضرار بمنظومة حياة مواطني الدولة، كنتيجة لدخول الأجانب إلى البلاد، إلى جانب واجبها في ضمان حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بالأجانب. عملياً، إن كلتا المجموعتين – المواطنين والأجانب – مرتبطتان الواحدة بالأخرى، خصوصاً في المناطق التي يسكن فيها أجانب كثيرون. إن إهمال أفراد إحدى المجموعتين من جانب الدولة يسيء لظروف حياة أفراد المجموعة الأخرى ويمسّ بهم.

لقد اتخذت الحكومة قراراتٍ وضعت من خلالها الأسس لسياسةٍ تهدف إلى وقف التسلّل غير القانوني إلى إسرائيل، تقليص عدد المتسلّلين المقيمين في مراكز المدن، وخروج المتسلّلين من إسرائيل بإرادتهم. تشير نتائج هذا التقرير إلى وجود نقص في كلّ ما يتعلق بالتعامل مع الأجانب المقيمين في دولة إسرائيل منذ فترة طويلة، وإلى وجود نقص في خطط العمل الوافية في مجالات الصحة، الرفاه، العمل والبنى التحتية، وإلى حدّ ما، أيضاً، إلى وجود نقص في مجال الشرطة، الأمر الذي ترك "الجهات الميدانية" في السلطنتين المركزية والمحلية تتعامل مع معضلات صعبة ويومية، دون تقديم تعليمات لها نابعة من سياسة ما ودون توفير الوسائل المطلوبة لهذا التعامل.

في هذا الوضع، وفي ضوء الواقع الإنساني والاجتماعي الصعب الوارد وصفه في التقرير، فإنّ الحكومة مطالبة باستكمال تحديد سياستها فوراً، استناداً إلى برامج يبلورها الوزراء ذوو الصلة، بشكلٍ يضمن التعامل مع الأجانب على نحو لائق. ينبغي على هذه العملية، أيضاً، أن تراعي قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، إرث إسرائيل بخصوص معاملة الضعفاء في المجتمع، ومن بينهم المهاجر (الأجنبي) الماكث بيننا، والقانون الدولي في مجالات الهجرة، اللجوء وحقوق الإنسان. في الوقت نفسه، إن الحكومة مطالبة بالتعامل، أيضاً، مع الجوانب المتعلقة بالسكان، خصوصاً في جنوب تل أبيب، حيث تدلّ نتائج هذا التقرير على أنّ غياب التعامل الشامل مع واقع حياة عشرات آلاف الأجانب في عدّة مدن في البلاد، وخصوصاً في تل أبيب، له أيضاً على تأثيرات واضحة ومباشرة على الضائقة التي يعاني منها سكّان في الأحياء التي تجمّع فيها الأجانب على مرّ السنين.

ثمّة موضوع آخر تمّ فحصه هو الجوانب المختلفة المتعلقة بإجراءات الطلب والتصديق على سفر الوزراء ونواب الوزراء إلى خارج البلاد. تناول الفحص، في الأساس، السفرات في أثناء القيام بالوظيفة بتمويل غير حكومي (كامل أو جزئي)، لكن تم، أيضاً، فحص الجوانب

المتعلّقة بالسفر في أثناء القيام بالوظيفة بتمويل حكومي. أجرى الفحص بخصوص السنوات 2003-2011، وتطرّق إلى نحو 80 وزيراً ونائب وزير شغلوا مناصب في حكومات إسرائيل منذ العام 2003. تجدر الإشارة إلى أنّ مكتب مراقب الدولة أجرى فحصاً إضافياً للجوانب المتعلقة بتمويل سفرات السيد بنيامين نتنياهو إلى خارج البلاد عندما كان يشغل منصب وزير المالية. تناول الفحص، في الأساس، سفراته بتمويل غير حكومي (كامل أو جزئي) هو وأبناء أسرته الذين انضموا إلى سفراته. في كانون الأوّل 2012، تمّ تسليم السيد نتنياهو مسوّدة التقرير التي وردت فيها تفاصيل نتائج المراقبة في المواضيع المتعلقة به شخصياً، ولكن في أعقاب فحص يجريه المستشار القضائي للحكومة حول الموضوع، تعدّر على مكتب مراقب الدولة أن يسلم السيد نتنياهو المادة التي استخدمت كأساس لخلاصات المراقبة. وعليه، فقد حال ذلك دون تمكين السيد نتنياهو من الردّ على استنتاجات المراقبة. حتى تاريخ نشر هذا التقرير، لم يتخذ المستشار القضائي للحكومة قراراً نهائياً في هذا الشأن. في ظلّ الظروف المذكورة، سيتمّ نشر تقرير المراقبة بشأن سفرات السيد بنيامين نتنياهو خلال الفترة عمله وزيراً للمالية، في موعد لاحق.

تبيّن في هذا الموضوع أنّه طرأت زيادة ملحوظة، في السنوات الأخيرة، على عدد سفرات الوزراء ونواب الوزراء إلى خارج البلاد بتمويل غير حكومي، كما ازداد عدد سفراتهم بالمُجمل. إن عدد السفرات وميزاتها تتطلب ترتيباً شاملاً لإجراءات التصديق على السفرات، التشديد على استيفاء التعليمات والرقابة والإشراف على جميع الجوانب المتعلقة بالموضوع. في مطلع العام 2010، أقرّت وزارة العدل نظاماً إدارياً يتناول إجراءات التصديق على سفرات الوزراء ونواب الوزراء إلى خارج البلاد بتمويل غير حكومي. أظهرت المراقبة أن هذا النظام الإداري لا يُرتّب، بشكلٍ كاملٍ ولائق، مُجمل المواضيع المتعلقة بسفر وزير أو نائب وزير إلى خارج البلاد بتمويل غير حكومي، لا بل إنه يشتمل على تعليمات يُمكن تفسيرها بطرق مختلفة. وتبيّن، أيضاً، أنّ قسماً ملحوظاً من السفرات لم يخضع لأيّ معاينة قانونية، الأمر الذي يستلزم تغييراً فورياً في ترتيبات الوزراء ونواب الوزراء قبل سفرهم إلى خارج البلاد: عليهم التشديد على – وتلبية – المطلب الأساس في أن تخضع كلّ سفرة بتمويل من طرف غير حكومي لفحص من قِبَل هيئة قانونية مخوّلة. بهذه الطريقة، يكون في الإمكان اعتماد سياسة موحّدة للفحص والمُصادقة. إنّ المعاينة القانونية لا تنتقص من المسؤولية الشخصية للوزراء ونواب الوزراء، ولا من واجبهم في

أن ينفادوا، قدر الإمكان، أيّ وضع ينطوي على تضارب مصالح أو على أيّ مظهر لمثل هذا الوضع.

يُشير هذا التقرير إلى أنّ الآليات الحكومية التي تعالج موضوع تضارب المصالح بشكل عام، وفي سياق سفرات الوزراء ونواب الوزراء إلى خارج البلاد بتمويل غير حكومي بشكل خاص، تعاني من ضعفٍ شديد. ينبغي على المستشار القضائي للحكومة أن يضع تعليمات خاصة بشأن سفرات الوزراء ونواب الوزراء التي يمولها صندوق كيرن هيسود، الصندوق القومي اليهودي وهبوندس، وتوضيح التعليمات المتعلقة بشأن مشاركة الوزراء ونواب الوزراء في مناسبات التبرّع وتجنيد الأموال، ويكون ذلك بمثابة "أمام الأعمى لا تضع عقبة". ينبغي على المحاسب العام في وزارة المالية أن يحدّد، في نظامٍ ملزم، إجراءات تعامل الوزارة الحكومية مع سفرات الوزراء ونواب الوزراء، وأن يحدّد، أيضًا، قواعد وسقف مرّكبات المصاريف تكون مختلفة عن تمويل الدولة ومرتبطة بسفرات الوزراء وحاشيتهم إلى خارج البلاد. ينبغي على الوزراء ونواب الوزراء الحرص على تلبية تعليمات نظام المستشار القضائي للحكومة والتأكد من تطبيق الفحوصات ومن منح المصادقات القانونية المطلوبة بخصوص كلّ سفرة. ينبغي على الوزراء أنفسهم التشديد على كشف مجمل المعطيات المتعلقة بالسّفرة، بشكل كامل ومفصّل. يجدرُ التشديد في هذا السياق على أنّ وظيفة مراقب الدولة بصفته طرفًا خارجيًا للحكومة – يفحص تطبيق التعليمات العامة لتفادي حدوث تضارب مصالح ويُقدم وجهة نظره أمام اللجنة المُستقلة لمنح التصاريح - وكذلك وظائفه وصلاحياته في مجال الرقابة بشكل عام، والرقابة على تمويل الأحزاب والانتخابات التمهيدية بشكل خاصّ، واستيضاح شكاوى الجمهور، هي بمثابة أفضلية تضمن المتانة البنويّة التي هي جديرة بالحفاظ عليها وتعزيزها.

تناول فصلٌ آخر مهمّ في التقرير موضوع ترخيص الأسلحة النارية والإشراف على حيازتها. إنّ حيازة السلاح الناريّ بأيدي مواطنين له تأثير على الشعور بالأمان الشخصي، نظرًا لأنه يمنح صاحبه القدرة على الدفاع عن نفسه وعن مواطنين آخرين. مع ذلك، إنّ حيازة السلاح الناريّ تنطوي على مخاطر استخدامه على نحو سيّء و"الاستحواذ على القانون"، كما أنّ هناك تخوفًا من تعرّض السلاح الناري إلى السرقة أو الفقدان ووقوعه بأيدي أطراف غير مرغوب فيها. أقرّ وزير الأمن الداخلي سياسة لتقليص عدد الأسلحة النارية غير القانونية والأسلحة النارية القانونية التي في حوزة الجمهور، ولتقليص عدد

التراخيص الشخصية، وينبغي على جميع الهيئات ذات الصلة بترخيص الأسلحة النارية العمل بموجب ذلك. يجب على وزارة الأمن الداخلي العمل على توسيع قنوات التعاون بينها وبين وزارة الصحة، ووزارة الرفاه الاجتماعي وشرطة إسرائيل، من أجل تحسين إجراء كشف خطورة الأمر والمبادرة إلى التغييرات المطلوبة لإنشاء كلّ عمليات الرقابة المطلوبة، لكي يقتصر منح السلاح الناري على مَنْ يستحقه وعلى مَنْ هو أهلٌ لحوزته. ويكون ذلك كلّه مع الحفاظ على التوازن بين الحقّ في حيازة سلاح ناريّ لهدف تعزيز الشعور بالأمان الشخصي وحماية سلامة الجمهور، وبين التخوّف من استخدام السلاح الناري بشكل غير مناسب ووصوله إلى أيدي جهات غير مرغوب فيها.

تمّ التشديد، بشكل خاصّ، على مراقبة القضايا الصحيّة، حيث يشمل هذا التقرير، أيضًا، فصولاً حول هذه القضايا: طرق علاج سرطان الجلد؛ منظومة التطعيمات للأطفال، للبالغين وللطاقم الطبيّة؛ حوسبة منظومة التطعيمات؛ منظومة عيادات الأمّ والطفل؛ ومركز طبّ الشيوخة الحكوميّ في ريشون لتسيون. بالإضافة إلى ذلك، تمّت متابعة موضوع استعداد الخدمات الصحيّة لأوقات الطوارئ.

تردّ في التقرير، أيضًا، عدّة فصول حول مراقبة جهاز التربية والتعليم. أُشيرُ في هذا المجال إلى نتائج المراقبة في الفصول الواردة حول المواضيع التالية: تعزيز برنامج منع العنف تجاه الطلاب ومن أجل الطلاب؛ الجوانب البيداغوجيّة والتنظيمية للرحلات في جهاز التربية والتعليم؛ الاستشارة التربوية في المدارس ورياض الأطفال؛ وتدريس موضوع الرياضيات.

تردّ في هذا التقرير، أيضًا، عدّة فصول حول المراقبة في مجال الحوسبة ونُظّم المعلومات. أُشيرُ في هذا المجال إلى نتائج المراقبة المطروحة في فصول حول المواضيع التالية: حماية وصمود البنى التحتية للإنترنت والحوسبة لدى الوزارات الحكوميّة؛ إنشاء نظم حوسبة شاملة في شركة الكهرباء؛ تسجيل قواعد البيانات؛ حوسبة منظومة التطعيمات؛ ومتابعة موضوع مشروع "الهافا" لتقليص الفجوات الديجيتاليّة في المجتمع الإسرائيلي.

وفقاً لسياسة مكتب مراقب الدولة، يتمّ التشديد، خلال السنوات الأخيرة، على متابعة تصحيح أوجه القصور التي طُرحت في تقارير سابقة. تردّ في هذا التقرير، أيضًا، نتائج عمليات الرقابة على متابعة مواضيع هامّة ومتنوّعة، أُجريت في أعقاب تقارير مراقبة سابقة. تتناول

فصول هذا التقرير مواضيع كثيرة لها تأثير ملحوظ على مجالات حياتية مختلفة في إسرائيل. تم إجراء المراقبة بشكل مهني وموضوعي وبدون انحياز، وهي تعرض مساهمة بالغة الأهمية لتعزيز النجاعة، التوفير ونزاهة المعايير في الهيئات الخاضعة للمراقبة والمحافظة على قواعد الإدارة السليمة. لم يغب عن بالي أنه تُجرى في كثير من الهيئات أعمالاً إيجابية هدفها رفاهية السكان. من ناحية أخرى، إن من واجب الهيئات الخاضعة للمراقبة العمل بصورة سريعة وناجعة لتصحيح أوجه القصور الكثيرة المطروحة في هذا التقرير، لهدف تطوير الخدمة العامة، وبالتالي تحسين جودة الحياة والبيئة لسكان إسرائيل.



يوسف حايم شفير، قاض (متقاعد)
مراقب الدولة
ومندوب شكاوى الجمهور

القدس، أيار 2014